دور البلديات في تمكين المرأة سياسياً

م. حليمة سالم خير المصالحة

بلدية مأدبا الكبرى

الملخص

هدفت الدراسة للتعرف على دور البلديات في تمكين المرأة سياسياً، وقد تناولت الدراسة تمكين المرأة سياسياً وبيان أبرز التحديات التي تواجه عملية تمكين المرأة سياسياً، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال بيان وتوضيح دور البلديات في تمكين المرأة سياسياً، وتعزيز عناصر التمكين لتكون المرأة الأردنية جزء من صناعة القرار، واظهرت نتائج الدراسة ان المرأة في الأردن تواجه مجموعة من التحديات وحالة من التهميش في كثير من الأعمال والوظائف مما يسهم في انخفاض نسبة المشاركة في المجال السياسي، وأثبتت الدراسة ان مشاركة المرأة في انتخابات البلديات يعد من أبرز عناصر المشاركة في صنع القرار الشعبي والسياسي، وبينت الدراسة أهمية دور وحدة تمكين البلدية في تقوية ودعم العلاقات الاجتماعية للمرأة وتعزيز مكانتها في الهياكل الاجتماعية، ومساعدة المرأة في تحقيق ذاتها والانخراط في مختلف المجالات وخاصة المجال السياسي والمساهمة في دعم جهود التنمية المستدامة وتحقيق الفائدة للمجتمعات المحلية، وأوصت الدراسة بأن على البلديات تفعيل وحدات التمكين التي تم استحداثها مؤخرا لمساعدة المرأة الأردنية في تحقيق ذاتها والانخراط في مختلف البرامج التنموية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والمساهمة في دعم جهود التنمية المستدامة وتحقيق الفائدة من المشاريع الإنتاجية للمجتمعات المحلية، على البلديات التخفيف من القيود والتحديات التي تواجهها المرأة في الأردن في اعمالها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: دور البلديات، تمكين المرأة، سياسياً.

Abstract

The study aimed to identify the role of municipalities in empowering women politically. The study dealt with empowering women politically and showed the most prominent challenges facing the process of empowering women politically. Jordanian women are part of the decision-making, and the results of the study showed that women in Jordan face a set of challenges and a state of marginalization in many jobs and jobs, which contributes to a low participation rate in the political field. The popular and political decision and the study showed the importance of the role of the Municipal Empowerment Unit in strengthening and supporting women's social relations, enhancing their position in social structures, helping women to achieve themselves and get involved in various fields, especially the political field, and contribute to supporting sustainable development efforts and benefiting local communities. Municipalities activate the empowerment units that were created recently to help Jordanian women achieve their goals and get involved In various developmental, economic, political, social and cultural programmes, and to contribute to supporting sustainable development efforts and benefiting from productive projects for local communities, municipalities must mitigate the restrictions and challenges that women in Jordan face in their work in the political, economic and social fields.

Keywords: The role of municipalities, Empowering women, politically .

المقدمة

تعد قضية المرأة من القضايا التي لا يمكن أن تبحث بصورة مجردة وبمعزل عن قضايا المجتمع ككل، لذلك فإن النهوض بالمرأة لا يمكن ان يتم إلا في اطار مشروع تنموي وطني متكامل يضمن المساواة والعدالة الاجتماعية مما يؤمن التوظيف الأمثل للموارد البشرية، وبما أن عملية التنمية هي عملية تكون شاملة لكل مظاهر الحياة في المجتمع اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية، تقوم في جوهرها على المواطن باعتباره صانع التنمية وغايتها، ومن هنا تتأتى ضرورة اتاحة الفرصة لمشاركة المرأة بشكل واسع من أجل تحقيق التنمية المتكافئة ما بين كافة افراد المجتمع، إذ يندرج ضمن مفهوم مشاركة المرأة في التنمية مسائل عديدة منها مساهمتها في قوة العمل، ومساهمتها السياسية، وتعليمها، ومسألة أميتها، والقواعد والقوانين الناظمة للحياة الاجتماعية، والوعي الاجتماعي من عادات وتقاليد وأعراف وانماط سلوكية والأسرة وقضاياها.

وأتفق معظم الباحثين في الدراسات السياسية على أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية أصبح ضروريا لتحقيق أهداف النظام السياسي في المجتمعات المعاصرة، بحيث يمنح حق الترشيح والانتخابات للمرأة والرجل بالتساوي، وتوسيع قاعدة التمثيل في الهيئات البرلمانية لتشمل الشرائح الاجتماعية بمختلف فئاتها وأطيافها السياسية كافة، بما فيها النساء، يساعد على توسيع قاعدة الشرعية للمؤسسات السياسية داخل النظام السياسي، مما يعمق مفاهيم الانتماء الوطني، ويعزز بالتالي مكانة المرأة في المجتمع ويطور قدراتها في تربية أجيال مستقبلية فاعلة وواعية لمجتمعها ويعمل على تعزيز وتوظيف طاقات الأمة جميعها في سبيل تحقيق تنمية شاملة في المجتمع.

ومن الإنجازات الكبيرة التي تحققت بجهود الأردنيين والأردنيات، وتعكس حقيقة تعدُّد المعيقات التي تواجه انخراط المرأة ومُشاركتها الفاعلة في الحياة العامة، وعدم اقتصارها على الجانب التشريعي، إذ تمتد لتشمل السياسات والممارسات والتوجهات المُجتمعية والمُعيقات الاقتصادية، وبما أن تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في الحياة السياسية

البرلمانية والحزبية، والهياكل التنظيمية للإدارة المحلية، يتطلبان تعزيز مبدأ المساواة بينها وبين الرجل في الحقوق والواجبات.

وبما أن تمكين المرأة وتعزيز مُشاركتها في الحياة السياسية البرلمانية والحزبية والهياكل التنظيمية للإدارة المحلية، يتطلبان تعزيز مبدأ المساواة بينها وبين الرجل في الحقوق والواجبات انطلاقًا من قيم المواطنة واستنادًا لأحكام ومبادئ الدستور الأردني من تكافؤ الفرص وعدالة التمثيل، فقد قدّمت اللجنة الملَكيّة لتحديث المنظومة السياسية، توصيات عدة حول التعديلات المُقترحة الهادفة إلى تعزيز مُشاركة المرأة في الإدارات المحلية بمستوياتها المُختلفة، وانطلاقًا من أن الدستور سيّدُ التشريعات وموجّهُها، قدمت اللجنة مُقترحاتها بخصوص التعديلات الدستورية التي من شأنها أن تشكّل نقلة نوعية في العملية التشريعية من خلال تعزيز الضمانات الدستورية للمبادئ الأساسية التي تؤمن بها الدولة الأردنية وتسعى إلى تجذيرها.(اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية،2021)

وقد استحدثت البلديات في الأردن وحدات تمكين المرأة لزيادة مساهمة مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق الدمج الاجتماعي والتمكين الاقتصادي للمرأة، وتعزيز دور المرأة في مختلف مناطق البلدية، وتوفير كافة الاحتياجات الضرورية لهذه الوحدة، لتتمكن من القيام بدورها في رعاية وتأهيل السيدات اجتماعيا وسياسيا وثقافيا لتتمكن من المشاركة بشكل أفضل في الحياة العامة.

مشكلة الدراسة:

إن التوجه الديمقراطي في الأردن يتطلب مُشاركة فاعلة للمرأة وتمكينها سياسياً؛ لذلك كان لا بد من القيام من تسلط الضوء على دور البلديات في تمكين المرأة سياسيا، وواقع المرأة السياسي للتعرف إلى نقاط القوة ونقاط الضعف لديها، وقياس مدى مشاركتها في رسم السياسات الحكومية وغير الحكومية وإشغال المراكز القيادية، وتحديد العوامل والمعوقات التي تواجه مدى فاعلية دور المرأة ومشاركتها وتأثيرها فيها ، خاصة بعد ان اكد الملك عبدالله في الاوراق النقاشية على دور المرأة في كافة الميادين في الاردن وتمكينها

سياسياً لتأخذ دورها بشكل يتلاءم مع ما تم طرحه من نقاط عدة ، فضلا عن ما اوصت به اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية من توصيات تتعلق بالمرأة وتمكينها.

ومن هنا فان التساؤل الذي يتم طرحة: ما دور البلديات في تمكين المرأة سياسياً؟

أسئلة الدراسة:

1- ما مفهوم التمكين والتحديات التي تواجها المرأة سياسياً؟

2- ما دور البلديات في تمكين المرأة سياسياً؟

أهداف الدراسة:

1- بيان مفهوم التمكين والتحديات التي تواجها المرأة سياسياً.

2- بيان دور البلديات في دعم تمكين المرأة الأردنية.

أهمية الدراسة:

تستند أهمية الدراسة على نوعين من الأهمية: الأهمية العلمية والعملية :

الأهمية العلمية: قد يكون لهذه الدراسة فائدة في رفد المكتبات الأردنية والعربية وكذلك البلديات في الأردن بالإضافة الى المختصين المهتمين لما هذه الدراسة من أهمية في بيان دور البلديات في دعم وتمكين المرأة الأردنية سياسياً.

الأهمية العملية: تبرز الأهمية العملية من خلال بيان أهمية دور البلديات في دعم تمكين المرأة الأردنية سياسيا. باعتبار البلديات مؤسسات شبه رسمية يلقى على عاتقها جزء كبير في المساهمة في تمكين المرأة ودعمها باعتبارها جزء فعال من المجتمع ويقع على عاتقها دور كبير من المسؤولية لذا يبرز دور البلدية من خلال تشجيع المرأة الانخراط في الأعمال السياسية.

مصطلحات الدراسة:

الدور: هو المهمة او الموقف الاجتماعي الذي يحدد مجموعة من التوقعات التي يعتنقها الأفراد، او المكانة داخل الجماعة او قد يكون الدور نموذج يرتكز حول بعض الحقوق والواجبات (جمعة، 2000).

البلديات: هي مؤسسات شبه رسمية او جماعة محلية تتمتع بالشخصية المدنية ذات الاستقلال المالي وتملك صلاحيات تعيين حدودها او إلغائها، وتساهم وفقا لتوجهاتها النهوض بالمنطقة التابعة لها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وإداريا. وبموجب قانون البلديات تمنح البلدية الصلاحيات والمسؤوليات التي تنظم مهامها. (المملكة، 2021).

تمكين المرأة: بأنه العملية التي تتيح للمرأة القدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية وامتلاك المرأة للموارد وادارتها وتحقيق مجموعة من الإنجازات، من خلال مجموعة من العناصر التي ترتبط باختياراتها الفردية؛ وهي: الموارد، والإدارة، والإنجازات؛ فالموارد تشير الى التوقعات والمخصصات المادية، والاجتماعية، والبشرية، أما تمكينها إدارياً فتشير إلى قدرة المرأة على تحديد أهدافها الاستراتيجية، والإنجازات هي تحقيق مستوى عيش كريم وتحسينه الى تحقيق مبدأ تمثيل المرأة سياسيً، وهناك من يرى ان التمكين هو قدرة بسيطرة المرأة على حياتها، او قدرتها على التفاعل مع ثقافات المجتمع المحلية، والسياسية والاجتماعية (مروان، 2020).

التمكين السياسي:

عملية مُعقدة تتطلب تبني سياسات واجراءات وهياكل مؤسساتية وقانونية بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المُتكافئة للأفراد في استخدام موارد المُجتمع، وتضمن قدرة المرأة علي تحليل المواقف السياسية والحراك من أجل التغيير الاجتماعي.

الإطار النظري:

المبحث الأول: التمكين السياسي في الأردن.

برزت المرأة الأردنية كقائدة وذات رؤى ليس فقط على مستويات الحكومة، ولكن أيضاً في مجال الأعمال والإعلام والمجتمع المدني ومثالهم يقف كمصدر إلهام للجيل القادم. وقد التزم الأردن بزيادة المشاركة السياسية للمرأة: في القضاء والبرلمان ومجلس الوزراء والهيئات المعينة الأخرى. كما التزمت بمراجعة قانون العمل والتشريعات الأخرى لتشجيع

المشاركة الاقتصادية للمرأة على نطاق أوسع. ولدى الحكومة الأردنية رؤية طموحة للتحسين وضع المرأة والتي ستخضع الجميع للمساءلة عن جعل هذه الأهداف حقيقة واقعة (الخاروف، الحسين، 2013).

المطلب الأول: تمكين المرأة الأردنية

للحكومة الأردنية دوراً مهماً في تدعيم التمكين للمرأة الأردنية، وقد تم انشاء اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة خطوة مهمة في تعزيز حقوق المرأة، ومن الأهمية الحيوية ان يكون لدى اللجنة الموارد الكافية لتحقيق أهدافها بالكامل، وتساهم المرأة بدورها البارز في مكافحة التطرف العنيف: من خلال مشاركتهن السياسية التي تعزز الشرعية (فرج، 1996)

ولكن قد شكلت العقبات والتحديات حواجز أمام تمكين المرأة في كثير من الجوانب سواء كانت الجوانب التي تتعلق بالحواجز القانونية ومسؤوليات الأسرة والرعاية ونقص حلول النقل المناسبة. والعوامل التي ترتبط ارتباطا وثيق بالأعراف الاجتماعية التقييدية، إضافة إلى عدم وجود وظائف كافية في سوق العمل لجذب النساء. وبالتالي، فإن تسهيل وصول المرأة إلى العمل سيتطلب معالجة كل من قيود المنع التي تحجب تمكين المرأة من العمل في الفرص مما ادى الى انخفاض معدلات المشاركة الاقتصادية بين النساء (الجريبيع، 2000).

المطلب الثاني: التمكين السياسي للمرأة الأردنية

يشير التمكين السياسي إلى عملية نقل عناصر القوة المختلفة (الموارد والقدرات والمواقف) لمن لا يملكها. يتطلب التمكين السياسي الاندماج في عمليات صنع القرار السياسي. يتضمن الفهم المشترك للتمكين السياسي، (نقل السلطة لمن لا يملكها) بمعنى انه يجب أن يشمل التمكين السياسي إتاحة الوصول إلى المناصب السياسية المختلفة، بما في ذلك المناصب في الحكومة (المهيرات، 2010).

لقد أولت القوانين الأردنية اهتماماً خاصا بالحقوق السياسية للمرأة والدور الذي يمكن أن تلعبه من خلال بلوغ مناصب عليا في الدولة الأردنية. ويتضح ذلك من خلال

"مجموعة" الأسس القانونية المعمول بها في الأردن، وعلى رأسها دستور عام 1952، والميثاق الوطني لعام 1990، وكذلك التزام الأردن بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (التل، 2008).

فللمرأة دور في بناء المُجتمع وتقدمه، منذ القدم ولكن هذا الدور أصبح جلياً وواضحا بعد ما نالته من علم وثقافه وتأهيل ومعرفة لصقل شخصيتها وتوسيع مداركها، مما أدى الى دخولها جميع ميادين العمل والمُشاركة في الحياة العامة، والمرأة الأردنية حققت نجاحا وتقدما خلال العقدين الماضيين في الدفاع عن حقوقها القانونية في المجال السياسي مما أدى إلى تزايد مُشاركتها في السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية. (أبو حمود،2018).

وقد أشار كل من (عدلي، واخرون،2017) ان النتائج المُستخلصة من دول ثانية أن المشاركة السياسية للنساء، تواجه بتحدي رئيسي، يتعلق بكيفية تحويل المؤسسة والنظم السياسية والاقتصادية عن طبيعتها الذكورية، فمثلا في بورندي لم يعمل نظام كوتا وارتفاع عدد النساء في مؤسسات صنع القرار على كل المستويات بما فيها المحلي إلى القضاء على عدم المساواة بين الرجال والنساء، ولا تمثيل فعال للنساء لأن نظام الكوتا لم يُصاحبه تغير في النظم السياسية والمؤسسية التي ظلت تعكس قيم ذكوريا، لا تؤد الى تعزيز المساواة النوعية، كما تظهر حالات البلدان الأفريقية أهمية البيئة السياسية والامنية في توفير المناخ المُناسب للمُشاركة الفعالة للمراة في الحياة السياسية والعامة، كما بدا جليا أهمية دور النخبة الحاكمة اذ يُعتبر غياب الأدارة السياسية عند النُخبة الحاكمة، اذ يُعتبر غياب الأداره السياسية عند النخبة الحاكمة من الصعوبات التي تواجه تحقيق المساواة في البلدان الأفريقية، ورغم محاولات مؤسسات التنمية الدولية ادماج المرأة والنوع الاجتماعي في برامجها التنموية في تلك البلدان، وفي المُقابل تظهر الحالة التونسية دور النُخبة الداعم في تحقيق المُساوة النوعية في مرحلة بناء الدولة الدولة بعد الاستقلال.

ويُعبر مفهوم تمكين المرأة عن "عملية شخصية واجتماعية تستطيع المرأة من خلالها اكتساب القوة والسيطرة على حياتها واختياراتها"، أما التمكين السياسي فهو" عملية مُعقدة تتطلب تبني سياسات واجراءات وهياكل ومؤسساتية وقانونية بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المُتكافئة للأفراد في استخدام موارد المُجتمع، وفي المشاركة السياسية تحديدا، وليس القصد من التمكين المُشاركة في النظم القائمة كما هي عليه من البحث بتغيرها واستبدالها بنظم انسانية تسمح بمشاركة الغالبية في الشأن العام وادارة البلاد وفي كل مؤسسة صنع القرار"، وتؤكد الاتجاهات العالمية على أهمية اعادة تعريف التحليل يعني القدرة على التواصل والتنظيم وليس القصد من التمكين المشاركة في النظم القائمة كما هي عليه، بل العمل الحثيث لتغيرها واستبدالها بنظم انسانية تسمح بمشاركة الغالبية في الشأن العام وادارة البلاد وفي كل مؤسسة صنع القرار". (عدلي، واخرون ،2017).

وتعود مشاركة المرأة الأردنية في الاحزاب السياسية إلى الخمسينيات من القرن الماضي. ومع ذلك توقف النشاط السياسي في الفترة ما بين 1957 و1992. في عام 1992، منح قانون الاحزاب السياسية الجديد المرأة حق المشاركة في الاحزاب السياسية. منذ ذلك الحين أصبحت النساء عضوات مؤسسات وناشطات في الاحزاب السياسية، لكن مشاركتهن ظلت تجميلية ورمزية إلى حد كبير. لم تسع النساء إلى الانضمام إلى الأحزاب، ولم تفعل الأحزاب ما يكفي لتجنيد النساء. ونتيجة لذلك، لا تزال المرأة غير ممثلة إلى حد كبير في المناصب العليا للعديد من الأحزاب. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال قضايا المرأة مهملة في برامجها السياسية، ولا يزال عدد النساء المشاركات في هذه الاحزاب منخفضاً (الرواشدة والرواشدة، 2016).

وقد شكلت للظروف السياسية التي عاشها الأردن تأثير كبير على الوضع السياسي والمشاركة السياسية للمرأة التي لم يكن لها نشاط سياسي واضح. ويعود سبب امتناع المرأة عن المشاركة السياسية النشطة أو عزلها عن عدد من الظروف التي كانت موضوعية في تلك الأيام: كان تعليم المرأة ضعيفاً؛ كانت الظروف الاقتصادية صعبة. رفض الطابع

العشائري للمجتمع الأردني إعطاء دور سياسي للمرأة. وأرست تلك الفترة الأسس العامة للنشاط السياسي الأردنية، دون إيلاء اهتمام خاص للمرأة. وقد اجتمعت هذه الظروف لتركيز الحركة النسائية الأردنية الناشئة آنذاك على تحسين الظروف الصحية والتعليمية وتوفير الرعاية الاجتماعية دون النظر إلى البعد السياسي (العزام، 2009).

الاحزاب السياسية جزء لا يتجزأ من المجتمع المدني وهي مرتبطة "بالتطور السياسي". لا يمكن أن تكون هناك أحزاب سياسية حقيقية دون مشاركة جميع شرائح المجتمع المختلفة، بما في ذلك النساء اللواتي يشكلن ما يقرب من نصف مجموع السكان في الأردن (الخوالدة، 2017).

يتزايد تأثير العوامل السياسية والقانونية، بسبب البنية الاجتماعية التقليدية في الأردن، التي تدعمها المؤسسات الاجتماعية والدينية والاقتصادية والتعليمية والسياسية التي تدعم الأدوار التقليدية للجنسين. على الرغم من التغييرات في وظائف الوحدات التقليدية (مثل الأسرة أو القبيلة)، تستمر هذه الوحدات في لعب دور مركزي في حل عدد من وظائف المشاركة السياسية لصالح الرجل، وتهميش دور المرأة (الخوالدة، 2018).

المبحث الثاني: دور البلديات في تمكين المرأة الأردنية

لتعزيز الوضع القانوني للمرأة، أعدت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بالتنسيق مع المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا المرأة، لائحة المطالب المتعلقة بالمرأة وقدمتها إلى أعضاء مجلس الأمة الخامس عشر، وتسعى هذه المبادرة إلى تمتين وتطوير علاقة التنسيق والتعاون والحوار مع السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة حول مطالب محددة تمثل تطلعات المرأة الأردنية نحو التشريعات النافذة ومشاريع القوانين والتعديلات المطروحة على جدول أعمال المجلس، أو التي يمكن أن يتبناها المجلس لاحقاً، وفقاً للأولويات الواردة ضمن المحاور الخمسة التي تناولتها الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية ، وهي :محور التشريع والمشاركة السياسية، ومحور الأمن البشري

والحماية الاجتماعية، ومحور التمكين الاقتصادي، ومحور المشاركة في الحياة العامة، ومحور الإعلام والاتصال.

ولا أدل على أهمية وقيمة المجالس البلدية ودورها في التعبير عن تطلعات أبناء وبنات الوطن وفي التنمية وفي تعزيز المشاركة في الحكم من الإشارة إلى أن وثيقة إعلان الاستقلال الصادرة عن المجلس التشريعي الأردني الخامس في اجتماعه المنعقد بتاريخ 25 أيار 1946 حيث استند في اتخاذه للقرار التاريخي بإعلان استقلال البلاد على مقررات المجالس البلدية المبلغة اليه والمتضمنة رغبات البلاد الاردنية العامة، ومذكرة مجلس الوزراء رقم 521 بتاريخ 1946/5/15 المتضمنة تأييد تلك المقررات واقتراح تلبيتها بالرغبة وتعديل القانون الاساسي الأردني بمقتضاها، وجاء في مقدمة قرار المجلس التشريعي " تحقيقاً للأماني القومية وعملا العامة التي أعربت عنها المجالس البلدية الاردنية في قراراتها المبلغة الى المجلس التشريعي واستنادا الى حقوق البلاد الشرعية والطبيعية.

وتقديراً لدور المرأة وإسهامها في بناء ونهضة الوطن فقد تتالت الخطوات التي عززت مكانتها ودورها في المجتمع في كافة الميادين تلبية لمطالب وتطلعات المرأة الأردنية واستجابة لاحتياجات الأسرة والمجتمع حيث فتحت الادارة السياسية الأبواب أمام النساء لممارسة حقوقهن ومنها حقهن في الانتخاب والترشيح للمجالس البلدية عام 1982 وكان قد تم تعيين أو امرأة عضو في مجلس أمانة العاصمة عام 1980 وبمبادرة من صاحبة السمو الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة رئيسة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة تم في العام 1995 تعيين 99 امرأة في المجالس البلدية الأمر الذي فتح الأبواب أمام المرأة لأخذ دورها وإثبات قدراتها في هذا المجال وبالفعل فقد قدمت نساء عديدات نماذج ناجحة حظيت بتقدير واحترام مجتمعها المحلي برجاله ونسائه وأدى هذا التعيين إلى كسر حواجز عديدة مما حفز عدد من النساء لخوض تجربة الانتخابات في أول فرصة تالية حيث ترشحت 15 امرأة فازت 10 منهن بمقاعد في المجالس البلدية منهن رئيسة بلدية، كما تم تعيين 19 امرأة في المجالس، وفي العام 1999 ترشحت 43 امرأة فازت 8 منهن

فقط بمقاعد عن طريق الانتخاب وتم تعيين 25، وحين تم دمج البلديات عام 2003 ترشحت 46 فازت 5 منهن فقط فيما تم تعيين 98 لضمان وجود امرأة واحدة على الأقل في كل مجلس بلدي منهن واحدة تم تعيينها كرئيسة مجلس بلدي ، وكنتيجة لتقييم هذه المشاركة إيجابياً فقد تم وضع أسس قانونية لضمان مشاركة ما لا يقل عن 20٪ من النساء في عضوية المجالس البلدية من خلال تخصيص هذه النسبة للنساء بموجب قانون البلديات الجديد لعام 2007 مع ضمان حق المرأة في المنافسة على باقي المقاعد، وبالفعل فقد شجع ذلك ما 355 امرأة لترشيح أنفسهن حيث فازت بمقاعد في المجالس البلدية 226 امرأة بنتيجة الانتخابات التي جرت في شهر تموز عام 2007 منهن 23 امرأة بالتنافس كما ترشحت 6 نساء لرئاسة المجالس فازت واحدة منهن بالتنافس، أما مجلس أمانة عمان الكبرى فقد فازت 7 نساء عن طريق المقاعد المخصصة للنساء وتم تعيين 7 بحيث أصبح عدد النساء في المجلس 14 امرأه.

وتسعى وحدات التمكين في بلديات المملكة الأردنية الهاشمية مساعدة المرأة على تحقيق ذاتها والانخراط في مختلف البرامج التنموية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للمساهمة في دعم جهود التنمية المستدامة وتحقيق الفائدة من المشاريع الإنتاجية للمجتمعات المحلية وخاصة النساء (وكالة الانباء الأردنية، 2019).

في الأردن، لا تزال المشاركة الاقتصادية للمرأة والتمكين السياسي يمثلان تحدياً، كما يتضح من الاتجاهات الديموغرافية في جميع أنحاء الأردن، وتختلف قدرات النساء عن الرجال فيما يتعلق بالمشاركة الاقتصادية الرسمية بسبب العقبات المحددة والتي تشمل الأعراف الاجتماعية والإطار القانوني ومسؤوليات الرعاية والنقل (طهبوب، 2003).

ان أهداف وحدة التمكين جاءت في إطار التوجهات الوطنية والإقليمية والدولية في تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا وتنمويا وتعزيز دورهن في المواقع القيادية في الحكومة والمجتمع المدني والبلديات بالتعاون مع الجمعيات والاتحادات النسوية، وتسعى وحدة التمكين في البلديان تحقيق الأهداف التالي (علي، 2021):

1- رفع كفاءة المرأة الأردنية سواء كانت موظفة بلدية او عضوات المجالس البلدية للمساهمة بشكل فعال في تلبية الاحتياجات التنموية لمجتمعاتهن المحلية.

2- تعزيز دورة المرأة الأردنية في المواقع القيادية من خلال ايجاد بيئة داعمة لها.

3- خرط عضوات المجالس البلدية من خلال التشاركية والتشبيك مع الاتحادات والجمعيات النسائية لتعزيز وتطوير خبراتهن وتجاربهن في كافة مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والتنموية.

4- التشبيك مع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة من خلال زيادة نسبة المشاركة الفاعلة للمرأة في الحياة العامة ومواقع صنع القرار.

5- التمكين الاجتماعي: ويبرز دور وحدة تمكين البلدية في تقوية ودعم العلاقات الاجتماعية للمرأة وتعزيز مكانتها في الهياكل الاجتماعية، مما يمنحها فرصا أكبر خارج المنزل، وان تكون قادرة على الحصول على مكانتهم المناسبة في المجتمع المحيط بها.

6- التمكين التعليمي: باعتبار ان التعليم جزءاً أساسيا من النمو والتطور للمرأة لذا تسعى وحدة التمكين في البلديات العمل على تمكين المرأة من التعليم، من خلال التعاون مع المؤسسات التعليمية للتخلص من إشكاليات التعليم والتي من أبرزها الأمية باعتبار ان للمرأة حق في التعليم واكتساب المعرفة وتطوير الوعي الاجتماعي والسياسي والفكري والديني.

7- التمكين الاقتصادي: يشكل الاقتصاد ابرز تحديات المرأة لذا سعت وحدة تمكين المرأة في البلديات اشراك المرأة في برامج ومشاريع اقتصادية وخلق فرص عمل بالتعاون مع المؤسسات والشركات التي تقع ضمن حدود البلدية.

8- التمكين السياسي: تشكل المشاركة الشعبية والسياسية ابرز دافع تمكينها سياسيا، وتشكل مشاركة المرأة في انتخابات البلديات ابرز عناصر المشاركة في صنع القرار الشعبي والسياسي، وإتاحة الفرصة لهن بالمشاركة في وضع السياسات والبرامج التي من شأنها أن تحسن من أحوال المرأة التي تعاني من التمييز وقلة مشاركتها في الفعاليات الاجتماعية.

تعاني السيدات في الأردن من التحديات والتهميش في كثير من الأعمال والوظائف مع انخفاض ملحوظ في نسبة المشاركة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن أبرز التحديات التي تواجه المرأة الأردنية ما يلي (الكتبي واخرون، 2010):

1- الأعراف الاجتماعية الجندريه: وهي التي تصور النساء على أنهن مقدمات رعاية لا معيلات، والفجوة بين المهارات التعليمية واحتياجات السوق باعتبارها العوامل الرئيسية التي يقوم عليها النموذج التعليمي المعتمد.

2- فجوة الأجور: توجد فجوة مستمرة في الأجور طوال الحياة المهنية للمرأة، كما لوحظ في سبعة عشر من التقارير التي تم تحليلها. في وظائف المبتدئين، تضيق فجوة الأجور، إلا أنها تتسع مع تقدم المرأة في حياتها المهنية (المحمود، 2020).

3- مشكلة النقل: النقل مشكلة عامة في الأردن ولكنها تؤثر على النساء بشكل غير متناسب. وقد أثار الافتقار إلى النقل الآمن والفعال، وتبين إن التكلفة العالية والطبيعة غير الموثوقة لوسائل النقل العام، بالإضافة إلى الخوف من التحرش الجنسي، تعيق مشاركة المرأة في القوى العاملة.

4- القوانين التمييزية: وهي القوانين التي تركز على كيفية تأثير القوانين التمييزية على حياة المرأة بشكل مباشر وغير مباشر. على سبيل المثال لا يحظر قانون العمل على وجه التحديد التمييز ضد المرأة؛ ومع ذلك، وفقا لقانون الأحوال لشخصية، تحتاج المرأة إلى الحصول على موافقة زوجها للعمل.

يمكن القول إن التمكين السياسي للمرأة والمساواة هي مداخل هذا المشروع والوسيلة التي يتم من خالها تحديد التحديات التي تمنع المرأة الأردنية من المشاركة الفعالة كعاملة ورائدة ومحركات للتغيير. حيث سيتم تمكين المرأة من خلال تحسين فعالية المنظمات النسائية في تمثيل ودعم أصوات المرأة بنشاط في عمليات صنع القرار، وزيادة مشاركة المرأة في الاقتصاد المحلي، وتعزيز صنع السياسات المستنيرة والمستجيبة للنوع الاجتماعي على المستويين المجتمعي والوطني. وتسمح مثل هذه المشاريع للمرأة بتقديم مساهمات كبيرة في جميع مناحي الحياة، مما يسمح لها بتجاوز الأدوار التقليدية للجنسين.

وهذا يدعم حقيقة أن المرأة هي المحرك الجيد للأفكار التنموية والبيئية، وهذا النهج التصاعدي أمر حيوي للإدارة المستدامة في البلدان النامية.

الدراسات السابقة:

أجرى أبو حمود، (2018) دراسة هدفت إلى محاولة تقيم الواقع السياسي للمرأة الأردنية ورصده، خاصة بعد التحولات السياسية التي شهدتها الأردن خلال العقدين الماضيين والتي ضمن التوجهات الحكومية للتعرف إلى مدى مشاركة المرأة ورصده بعد التحويلات السياسية التي شهدها خلال العقدين الماضيين، واظهرت الدراسة أن مُشاركة المرأة الأردنية في الحياة في الحياة السياسية دعامة أساسية من دعائم التنمية والتطور الديمقراطي، واوصى الباحث : بتكثيف التوعية السياسية للمرأة، وتقع هذه المسؤولية على الاحزاب والنقابات ووسائل الاعلام المتنوعة بصورة خاصة ،ومن الضروري ان تكون عملية التمكين السياسي للمرأة في سياق تمكين المُجتمع جماعات وأفراد.

قام سلامة واخرون (2018) دراسة هدفت إلى التعرف على أثر الأصلاح الأقتصادي على الأصلاح السياسي في الأردن خلال فترة (1989-2016). وأظهرت الدراسة بان القيمة الإجمالية للمؤشرات الستة للإصلاح الأقتصادي مُعتدلة، والقيمة الإجمالية للمؤثرات الستة للإصلاح أردني الأقتصادي مُعتدلة.

أجرى الشراة، وآخرون (2014) دراسة هدفت الى تحديد مستوى وعي الأمناء العامين السياسي، وتكونت عينة الدراسة من (18) أمينا عاما مُختلفا، وأظهرت النتائج أن مستوى وعي الأمناء العامين الأردنيين لمفهوم الأحزاب السياسية والأصلاح السياسي ايجابية.

أجرى الخلايلة (2012) هدفت الدراسة الى التعرف على واقع عملية الاصلاح السياسي في الأردن للفترة (1999-2012)، وتحديد مفهوم المشاركة السياسية في اطارها النظري والعملي وأهميتها في الأردن والتعرف على آليات التفاعل بين عملية المشاركة السياسية والقرار السياسي في الأردن مع ابراز أثر الاصلاح السياسي على قنوات المشاركة في الأردن. وتوصلت الدراسة إلى ان واقع الاصلاح السياسي في الأردن كان حافلا بالإنجازات من خلال تبني الملك عبد الله الثاني لهذه المهمة، التي توجت بتشريع عدد من القوانين التي تخصص الحياة السياسية في البلاد.

الخاتمة والنتائج والتوصيات

الخاتمة

شكلت خاتمة الدراسة حصيلة النتائج التي تمثل الإجابة عن أسئلة الدراسة بالإضافة الى تقديم مجموعة من التوصيات، وقد تناولت الدراسة دور البلديات في تمكين المرأة سياسياً، وقد بينت الدراسة أهمية البلديات في المملكة الأردنية كمؤسسات خدماتية تستند على تقديم الخدمات للمجتمع بكافة أنواعها واشكالها في القضايا البيئية والصحية ومجالات التخطيط والتنظيم والافراز والاستثمار وتمكين المرأة كعمل تساهم فيه البلدية من خلال المؤتمرات وورشات العمل وتمكينها سياسيا.

كذلك خلصت الدراسة لبيان دور الحكومات الأردنية المتعاقبة في دعم تمكين المرأة في المجالات التنموية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وعبر التاريخ فقد عملت المرأة الأردنية معلمة ومربية وممرضة وجندية وكسرت كل ثقافات العيب وارتقت وانتقلت من المجتمع التقليدي المحافظ الى مجتمعات أكثر تحررا وتوافقا مع تطورات العصر والحداثة والتكنولوجيا والانتقال الى سيدات المجتمع عبر الاتحادات والجمعيات التي قننت دور عمل المرأة في العمل السياسي.

لقد اهتمت الدراسة بدور البلديات الجديد الذي يرتبط بتمكين المرأة سياسية بل منحت المرأة الأردنية الفرصة في العمل بان تكون جزء من صناعة القرار السياسي من خلال وحدات تمكين المرأة والتي تم استحداثها مبكرا لدفع المرأة الأردنية مواكبة قضايا التقدم والتطورات في المجتمع وزيادة في التأثير والسلطة، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات التي يتم من خلالها منح المرأة المزيد من السلطة من أجل السيطرة والمسؤولية الاجتماعية على العمل الذي تؤديه لتعزيزه وزيادة مستوى المشاركة. وتحقيق الدمج الاجتماعي والتمكين الاقتصادي للمرأة، وتعزيز دور المرأة في مختلف مناطق البلدية، وتوفير كافة الاحتياجات الضرورية لهذه الوحدة، لتتمكن من القيام بدورها في رعاية وتأهيل السيدات سياسيا لتتمكن من المشاركة بشكل أفضل في الحياة العامة.

النتائج:

1- **بينت الدراسة ان المرأة في الأردن تواجه مجموعة من التحديات وحالة من التهميش في كثير من الأعمال والوظائف مما يسهم في انخفاض نسبة المشاركة في المجال السياسي.**

2- **أثبتت الدراسة ان مشاركة المرأة في انتخابات البلديات يعد من أبرز عناصر المشاركة في صنع القرار الشعبي والسياسي.**

3- **بينت الدراسة أهمية دور وحدة تمكين البلدية في تقوية ودعم العلاقات الاجتماعية للمرأة وتعزيز مكانتها في الهياكل الاجتماعية، ومساعدة المرأة في تحقيق ذاتها والانخراط في مختلف المجالات وخاصة المجال السياسي والمساهمة في دعم جهود التنمية المستدامة وتحقيق الفائدة للمجتمعات المحلية.**

4- **أثبتت الدراسة ان تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا يعزز دورهن التنموي والإداري في المواقع القيادية في الحكومة والمجتمع المدني والبلديات.**

5- **أن مُشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية دعامة أساسية من دعائم التنمية والتطور الديمقراطي، وتقع هذه المسؤولية على الأحزاب والنقابات ووسائل الإعلام المتنوعة بصورة خاصة.**

6- **المرأة في المواقع القيادية بحاجة إلى الشجاعة لكي تستطيع إدخال وجهة نظرها في قضايا المرأة، بدلاً من مُمارسة وتناول قضايا تتعارض مع رؤية وقناعة المرأة.**

التوصيات:

1- **أوصت الدراسة بأن على البلديات تفعيل وحدات التمكين التي تم استحداثها مؤخرا لمساعدة المرأة الأردنية في تحقيق ذاتها والانخراط في مختلف البرامج التنموية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والمساهمة في دعم جهود التنمية المستدامة وتحقيق الفائدة من المشاريع الإنتاجية للمجتمعات المحلية.**

2- على البلديات التخفيف من القيود والتحديات التي تواجهها المرأة في الأردن في اعمالها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

3- على وزارة الإدارة المحلية تطوير استراتيجيات وخطة العمل لوحدات التمكين بما يتوافق مع الأنظمة والقوانين المعمول بها في البلديات.

4- تكثيف التوعية السياسية للمرأة من خلال قنوات عدة ثقافية وإعلامية.

5- حث المرأة الأردنية على العمل بشجاعة وبدون تردد في ابداء الرأي والمطالب بحقوق قريناتها.

6- رفع مستوى تمثيل النساء في مراكز صنع القرار، وفي المواقع القيادية.

7- تذليل الصعوبات التي تواجه المرأة الاردنية في وصولها إلى مجلس النواب ومجالس المُحافظات.

المراجع

أبو حمود، أحمد عارف، وسالم، رفقة خليف، (2001)، دور الانتخابات النيابية (1989-2007) في تمكين المرأة الأردنية سياسيا من وجهة نظرها، مجلة الأقصى المجلد15، العدد 2 ،غزة – فلسطين.

التل، سهير (2008). تاريخ الحركة النسائية الأردنية منذ عام 1944 حتى عام 2008، اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، الأردن.

الجريبيع، محمد (2000). المرأة والمشاركة السياسية في الأردن، تطور الموقف من تخصيص حصة من مقاعد البرلمان للمرأة، ندوة المرأة والمشاركة السياسية، عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات. الأردن.

جمعة، سلمى (2000). طريقة العمل مع الجماعات – المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

الخاروف، الحسين (2013). العوامل المؤثرة في فوز المرأة الأردنية في الانتخابات النيابة لعام 2007، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، 2(6). 266-297، الجامعة الأردنية، الأردن.

الخلايلة، حمد هشام حمد ،(2012)، أثر الأصلاح السياسي على عملية المُشاركة السياسية في المملكة الهاشمية 1999- 2012. رسالة ماجستير غير منشورة.جامعة الشرق أوسط.عمان .الأردن.

الخوالدة، صالح (2017). حقوق المرأة الأردنية في تأليف الأحزاب والانتساب إليها، مجلة جبل حقوق الانسان، (17)، 5-79، الجزائر.

الخوالدة، صالح (2018). المشاركة السياسية للمرأة الأردنية / مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية، مجلة العلوم الاجتماعية، 1(46)، 218-252، الكويت.

الرواشدة، أسماء والرواشدة، علاء (2016). المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1372-1353. الأردن.

طهبوب، عبير (2003). المشاركة السياسية للمرأة الأردنية خلال عقد التسعينات، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.

عدلى ، هويدا، عزت ، منى ، فوزي ، احمد باهي، رهام ، نظير، مروه ، (2017) ،المُشاركة السياسية للمرأة مؤسسة فريدريش إيبرت ، مكتب مصر، القاهرة- مصر.

العزام، عبد المجيد (2009). الوعي السياسي والمشاركة السياسية للمرأة في الريف، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

علي، علا (2021). أنواع التمكين وأهدافها -وأبرز النظريات، موقع مرسال، تم استرجاعها بتاريخ 2022/11/10.

فرج، كارولين (1996). دليل المرأة الأردنية في الحياة العامة والسياسية. عمان: مركز الكتبي للبحوث والتدريب، الأردن.

قناة المملكة (2021). صدور قانون الإدارة المحلية في الجريدة الرسمية، تم الاسترجاع للموقع بتاريخ 2022/10/12، الأردن.

الكتبي، ابتسام ومنصور، رشا والمعايطة، رويدا واخرون (2010). النوع الاجتماعي وابعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، منظمة المرأة العربية، القاهرة، مصر.

المحمود، زمرد (2020). المرأة والنوع الاجتماعي، موقع عمون الالكتروني، تم استرجاع الموقع بتاريخ 2022/11/18، الأردن.

مروان، محمد (2020). تعريف تمكين المرأة، موقع موضوع، تم الاسترجاع للموقع في 2022/11/10. الأردن

المهيرات، عماد (2010). أثر التمكين على فاعلية المنظمة، دار جليس الزمان، عمان، الأردن.

وكالة الانباء الأردنية، (2019). تأهيل 319 سيدة ضمن مشروع تمكين المرأة، تم استرجاع الموقع بتاريخ 2022/10/18، الأردن.